مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
المجلد7 العدد 02/ ديسمبر 2021
ص ص 69-78

عصرنة قطاع العدالة في الجزائر: دراسة في الانجازات وتشخيص للمعوقات.

Modernization of the Justice Sector in Algeria: Study in Achievements and Diagnosis of Obstacles

مفيدة مقورة
جامعة قسنطينة -3- (الجزائر).
Moufidadoudi2013@gmail.Com

الاستلام: 2021/05/01 القبول:2021/06/28 النشر: 2021/12/31

ملخص:

عرف قطاع العدالة عدة إصلاحات بغية تطويره وتحديثه، وترشيد مختلف الخدمات التي يقدمها، حيث تلعب تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة دور مهم في ترشيد الخدمات من خلال تأثيرها الايجابي على العاملين المادي والزمني الأمر الذي يتطلب التحول من الادارة التقليدية الورقية الى إدارة حديثة رقمية تختصر الكثير من الجهد والمال. وعملا منها على تحسين الخدمات الادارية في قطاع العدالة وترشيدها قامت الحكومة الجزائرية بجملة من الإصلاحات مدعمة ذلك بإطار قانوني وتشريعي يضمن التطبيق الجيد لها وضمان نجاحها وتجاوز معوقاتها، ولغرض مناقشة هذا البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي.

الكلمات المفتاحية :عصرنة قطاع العدالة،إصلاح العدالة، معوقات العصرنة ،السوار الالكتروني، التصديق الالكتروني.

Abstract:

The sector of justice defined several reform in order to develep them and retionalize it various serrices where the media and modern communication Play important role in dealing with the media communication and services on both the physical and temporal, something that breaks into the administration from the paper administration the modern digital management that save lot of effort and money and inorder to improve and rationalize administrative services in the sector of justice, the Algerian government includes a set of reforms supported by a legal and legislative framwork that guarantees good for it to continue and overcome its obstacles. For the purpose of discussing this research we relied on the descriptive approach.

Keywords: Modernization of justice, Reform justice, obstacles to modernity, electronic bracelet, electronic certification.

1.مقدمة:

تعتبر تقنيات الإعلام والاتصال الحديثة أحد أهم المرتكزات التي تعتمدها الحكومات عبر مختلف دول العالم من أجل عصرنة الإدارات وترشيد الخدمات العمومية المقدمة للمواطن، وذلك حتى تسهل مختلف العمليات والإجراءات التي تقوم بها يوميا، ولعل الدولة الجزائرية واحدة من هذه الدول التي اهتمت بعملية إصلاح وترشيد الخدمات الادارية العمومية المقدمة، وذلك أملا منها لمواكبة التطورات الحديثة التي وصلت إليها مختلف دول العالم من جهة وتحسين جودة الخدمات وترشيدها من جهة أخرى على مستوى مختلف القطاعات.

ولعل قطاع العدالة من بين القطاعات التي حازت على اهتمام الحكومة الجزائرية في مجال الإصلاح والرقمنة وإدخال تقنيات الإعلام والاتصال في

أعمالها المختلفة سواء كان ذلك في المعاملات الداخلية للإدارة أو في المعاملات بينها وبين المواطنين، وتعتبر عملية الرقمنة خطوة مهمة فعالة نحو ترشيد تسيير الخدمات العدلية بمختلف أنواعها وذلك لتقليصها وتوفيرها لأهم عاملين وهما العامل المادي والعامل الزمني حيث يضمن العامل المادي التحول من الادارة التقليدية الورقية الى إدارة الكترونية ذات جودة تضمن تطوير وتحديث المعاملات التقليدية الورقية وتحويلها الى المعاملات الالكترونية السريعة والدقيقة التي تضمن هي الأخرى تقليص العامل الزمني.

وتعتبر العصرنة فضاء متميز للارتقاء بالأداء والخدمات وترشيدها وتسهيل مختلف المعاملات الادارية اليومية والتي تهدف إلي تخفيف الأعباء على الموارد البشرية من جهة وتطوير مهارة الأداء لديهم من جهة أخرى، إلا أن تطبيق كل هذا لا يتم بهذه البساطة والسهولة بل يتطلب توافر مجموعة من العناصر والمؤهلات الماديةوالبشرية على حد سواء كما يتطلب إزاحة مختلف الصعوبات والعقبات التي تحول دون تحقيق العصرنة الادارية المطلوبة.

الإشكالية:

تتوفر الحكومة الجزائرية على كل المؤهلات المادية والبشرية التي تضمن تطبيق ونجاح الادارة الالكترونية في مختلف القطاعات وخاصة في ظل الانفجار المعرفي والعلمي والتقني وتنامي فكرة التحول من الادارة التقليدية الى الادارة الالكترونية بمزاياها المذهلة، وباعتبار قطاع العدالة أحد أهم القطاعات التي عرفت عملية العصرنة فما مدى مواكبتها لعملية العصرنة وما هي أهم المعوقات التي تواجهها؟

وتتفرع هذه الإشكالية الى عدة تساؤلات:

ما مفهوم العصرنة الادارية؟

ما هو واقع انجازات العصرنة في قطاع العدالة؟ وماهي أهم المعوقات التي تواجهها؟

الفرضية

- التحول من الادارة التقليدية الى الادارة الالكترونية يؤدي بالضرورة الى ترشيد الخدمات وجودتها.

أهدافالبحث.

- التعرف على عملية العصرنة (مفهومها، أهدافها).

- التعرف على مشروع عصرنة قطاع العدالة في الجزائر من خلال دراسة واقع هذا المشروع وأهم انجازاته، بالإضافة الى تحديد أهم مميزات العصرنة في القطاع وأهم الخدمات المقدمة في المجال.

- البحث في أهم المعوقات التي تقف عائقا أمام عملية عصرنة قطاع العدالة.

2. عصرنة قطاع العدالة في الجزائر: إطار مفاهيمي

تعتبر العصرنة الادارية خطوة هامة لإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عالم الإدارة والاستفادة من مزاياها والعصرنة الادارية مفادها تحويل الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال وخدمات إلكترونية تعمل على تحسين الأداء الإداري والارتقاء بأدائه وتحقيق استخدام أمثل للخدمات بسرعة عالية ودقة متناهية، إذ لابد أن يحكم هذا التحول إطار قانوني ينظم ويحمي هذه العملية، وقبل الحديث عن الإطار القانوني لعملية عصرنة قطاع العدالة في الجزائر سنتناول مفهوم العصرنة وأهدافها.

2. 1. مفهوم عصرنة قطاع العدالة.

باعتبار قطاع العدالة جزء من الادارة وأن عملية العصرنة تتم على المستوى الإداري سنحاول

التعرف على العصرنة الادارية بصفة عامة ثم عصرنة قطاع العدالة بصفة خاصة.

2.2. تعريف العصرنة الادارية.

تشير عملية العصرنة الادارية الى استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتطوير وتحسين تدبير الشؤون العامة ويتمثل ذلك في انجاز الحكومات الرسمية سواء بين الجهات الحكومية أو بين هذه الجهات والمتعاملين معها بطريقة معلوماتية تعتمد على الانترنت، وفق ضمانات أمنية تحمي المستفيد والجهة صاحبة الخدمة. (علاء، 2009، ص 89-90).

2. 3. تعريف عصرنة قطاع العدالة.

تشير عصرنة قطاع العدالة الى تلك المجهودات المبذولة من طرف الحكومةالجزائرية من أجلتحويل العمل الإداري التقليدي الورقي الى عمل الكتروني، حيث تعرف عملية العصرنة على مستوى قطاع العدالة على أنها: تيسير سبل أداء الإدارات الحكومية لخدماتها العامة وانجاز المعاملات الادارية والتواصل مع المواطنين بمزيد من الديمقراطية، بواسطة استثمارات التطورات العلمية المذهلة في مجال تكنولوجيات الاتصال والمعلومات.(ياسر، 2016، ص 72).

كما تعبر من الناحية التقنية على عملية ربط جميع المؤسسات بشبكة داخلية من الألياف الضوئية التي تضمن النقل السلس والمؤمن للمعطيات بين المؤسسات العدلية كما تضمن نقل المحادثات بالصورة والصوت وهو ما تم العمل به فعلا، حيث مكنت المنظومة المعلوماتية من رقمنة كل الملفات سواء ما تعلق بملفات القضايا المطروحة أمام المحاكم أو ملفات القضاة والموظفين التابعين لسلك العدالة أو ملفات نزلاء المؤسسات العقابية أو ملفات المؤسسات القطاعية، بالإضافة الى مستخرجات القضاء كشهادات الجنسية والأحكام القضائية وغيرها من الوثائق التي يتاح اليوم للمواطنين استخراجها عبر الانترنيت. (محمد و رزق، 2020، ص 505).

من خلال ما سبق نستنج أن الادارة الالكترونية أو العصرنة تعنى بإدارة الأمور الادارية بطريقة الكترونية والانتقال من إدارة تقليدية بسيطة الى إدارة حديثة متميزة في الجودة والأداء اعتمادا على مجموعة من وسائل تكنولوجيات الاتصال الحديثة.

3. أهداف العصرنة الادارية

إن الانتقال من الإدارة التقليدية الى الإدارة الالكترونية له أهداف وفوائد مختلفة تؤدي بلا شك الى تسهيل الإجراءات داخل الإدارة ورفع مستوى الأداء والجودة في الخدماتبمختلفأشكالها ولعل أهم الفوائد التي جاءت بها العصرنة ما يلي:

3. 1. رفع مستوى الأداء:

ونقصد بذلك سهولة انتقال المعلومات بدقة وانسيابية بين الدوائر الحكومية والإدارات المختلفة الشيء الذي ينتج عنه تقليص الازدواجية في إدخال البيانات والحصول على المعلومات الدقيقة من المواطنين والمتعاملين مع الإدارات الحكومية، كما أن الحصول على المعلومات بطريقة الكترونية يساعد العنصر البشري والمسؤولين على جميع المستويات وكذلك المواطنين المتعاملين مع الإدارات الحكومية على انجاز الإجراءات بسرعة، وفي خلال ساعات محددة بدلا من انتظار إتمام الإجراءات لمدة طويلة من الزمن.

3. 2. دقة البيانات:

إن إدخال البيانات بطريقة الكترونية يسمح لجهات الإدخال الأولية بالحصول واسترجاع المعلومات المطلوبة بدقة بدلا من الأخطاء التي

تتخلل عملية ملئ الخانات ورقيا وبالتالي احتمال الوقوع في الخطأ بين الحين والأخر.

3. 4. تقليص الإجراءات الادارية:

بفضل المعلومات المخزنة في جهاز الكمبيوتر تستطيع الإدارات الحكومية أن تقلص من الأعمال الورقية وتعبئة البيانات كل مرة للحصول على خدمة من الإدارة الحكومية كما يمكن لهذه الحكومة أن تحصل على الوثائق المطلوبة من مصدرها بدون تكليف المواطن مشقة التنقل الى مراكز إدارية مختلفة للحصول على الوثائق المطلوبة لقضاء حاجاته. (بوحوش، 2006، ص 180).

4. انجازات عصرنة قطاع العدالة في الجزائر.

تماشيا مع مختلف القوانين والمراسيم التي أقرها المشرع الجزائري في مجال عصرنة قطاع العدالة فقد تم العمل على انجازها وتطبيقها على أرض الواقع ولعل أهم هذه الانجازات مايلي:

4. 1. الشبكة القطاعية لوزارة العدل.

تمت برمجت الشبكة القطاعية لوزارة العدل في شهر سبتمبر من سنة 2004، حيث شرع العمل بها في نوفمبر سنة 2005، كقاعدة تحتية قابلة للتوسع في التطبيقات المعلوماتية التي يعمل على تطويرها وتنميتها باستمرار تراعي معها ضمان النوعية والإتقان الى جانب ضمان الأمن المعلوماتي، كما تدعمت كل الجهات القضائية وكذا المؤسسات العقابية بشبكات محلية في الفترة الممتدة من 2005 الى 2009، حيث حققت الشبكة القطاعية لوزارة العدل جملة من الأهداف أهمها التبادل الفوري والمؤمن للمعطيات عبر مختلف مصالح القطاع التي تسعى لخدمة المواطن وتسهيل حصوله على المعلومات والخدمات في ظرف قياسي، الاطلاع على قواعد البيانات المنشأة من طرف قطاع العدالة.(مزيتي، 2019، ص21).

بالإضافة الى الشباك الالكتروني والذي يعتبر بوابة الكترونية سخرتها وزارة العدل لخدمة المواطنين والإجابة عن استفساراتهم وتساؤلاتهم وتزويدهم بالمعلومات الضرورية في وقت قياسي، أو المعلومات التي يطلبونها، ويتم توجيههم للمحاكم والمجالس القضائية التي تناسب مواضيع دعواهم، كما يخصص فضاءات مختلفة تتناسب مع كل فئة. (محمد ورزق، 2020، ص511).

4. 2. المنظومة المعلوماتية لتسيير الملفات القضائية:

حسب المادة (2) من قانون رقم 15-3، تحدث منظومة معلوماتية مركزية للمعالجة الآلية لمختلف المعطيات المتعلقة بنشاط وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها، وكذا الجهات القضائية للنظام القضائي العادي والنظام القضائي الإداري ومحكمة التنازع، ولعل أهم هذه الأنظمة مايلي:

4. 2. 1. نظامالتسيير والمتابعة الآلية للملف القضائي

يسمح هذا النظام بالمتابعة والتسيير الآليللملفات القضائية، وذلك من خلال تقديم العديد من الخدمات التي هي في صالح المتقاضين من جهة وهي كذلك في صالح هيئة الدفاع والقضاة من جهة أخرى.(هدفي، 2021، ص 1067).

4. 2. 2.النظام الآليلملفات مساعدي القضاء.

يتضمن هذا النظام قاعدة معطيات تجمع أهم المعلومات المتعلقة بمساعدي القضاء، بمختلف الأصناف من خبراء ومحضرين قضائيين، وموثقين ومحامين، ومحافظي البيع بالمزايدة ومترجمين، حيث يعمل هذا النظام وعلى وجه الخصوص بالتحكم في التعيينات وحركة التنقلات، وممارسة أماكن العمل، بالإضافة الى

الـتحكم في المتابعـات التأديبيـة والجزائيـة عنـد الاقتضاء.(مزيتي، 2019، ص25).

4. 2. 3.نظام صحيفة السوابق القضائية:

هــو نظــام يمكــن المــواطن مــن الحصــول علىالصحيفة رقم 03والصحيفة رقم 02 للإدارات العمومية من أي مكان عبر التراب الوطني، حيث كانت تمنح سابقا في مكان المولد أو المسكن فقط، ويعتبر هذا النظام وليد المركز الوطني لصحيفة السـوابق القضـائية الـذي تـم اسـتلامه بتـاريخ 6 فيفري 2004.(بواشري، 2018، ص221).

4. 2. 4. نظـام تسـيير الأوامـر بالقبضـونظام متابعة المحبوسين:

هو نظام ألي تجمع فيه كل أوامر القبض الصادرة عبر التـراب الـوطني وكـذا الإخطـارات الخاصـة بـالكف عـن البحـث، ويكفـي إدخـال اسـم أي شـخص ليعـرف إن كـان مطلوبـا للعدالـة أو لا لاسيما في الموانئ والمطارات والمراكز الحدودية وفي مقـرات مؤسسـات الأمن والـدرك الـوطني وغيرهـا، بالإضـافة الى نظـام التسـيير العقـابي والـذي لا يختلـف كثيرا عـن نظـام تسـيير الأوامـر بـالقبض حيـث يعمـل هـذا النظـام علـى تسـيير ملفـات الأشـخاص المتواجـدون في المؤسسـات العقابيـة ومتـابعتهم بطريقـة الكترونيـة حتى بعـد خـروجهم من السجن يبقى الملف محفوظ الكترونيا في حال عـودتهم الى السـجن وحتى إن تـم تغيير المؤسسـة العقابية لذات السجين، يتم العودة لنفس الملف والعمل به. (محمد ورزق، 2020، ص510).

كمـا يعتبر نظـام متابعـة المحبوسـين أداة مهمـة لرسم وتنفيذ سياسة فعالة في مجال اعادة ادماج نزلاء المؤسسات العقابية، فهو يسمح بالتحكم في تسـيير ومتابعـة وضـعيات المسـاجين وتـوزيعهم حسـب درجـة الخطـورة الاجراميـة، حيـث يمكـن تحديـد مسـار كـل محبـوس بدايـة مـن أسـباب وظروف حبسه وسلوكه أثناء فترة حبسة الى غاية اطلاق سراحه.(مزيتي،2019، ص 26).

4. 2. 5. نظـام شخصـنة الشـريحة للإمضـاء الالكتروني.

في إطـار عصـرنة ورقمنـة العدالـة قـد اسـتحدث مركـزا خاصـا بهـذه التقنيـة وهـو المركـز الـوطني لشخصـنه الشـريحة للإمضـاء الالكتروني والـذي دخل الخدمة بداية من 13 سبتمبر 2014، حيث قـام بإصـدار وتزويـد القضـاةوالنواب العـامون وأمنـاء الضـبط عبـر كامـل الترابالوطنيشـرائح الكترونية مخصصة لتخزين الإمضاء الالكتروني الشخصي لكل واحد فهم والذي يسمح بتوقيع وتسليم كل الوثائق التي يمكن إرسالها عن طريق الوسـائط الالكترونيـة كما يسـمح بتبـادل الوثائق الكترونيـا بـين الجهـات القضـائية وكـل الجهـات الأخرى ذات العلاقة، كما تم في مجال التصديق الالكترونـــي اســـتحداث ســـلطة التصـــديق الالكترونيالخاصـة بـوزارة العـدل والتي مهمتهـا إصـدار شـهادات التصـديق لإعطـاء التوقيـع الالكتروني فعاليته الكاملة من أجل تعزيز قوته الثبوتيـــة وحجيتـــه القانونيـــة. (محمـــد ورزق، 2020، ص 513،514).

ومـن أجـل توثيـق التوقيـع الالكتروني يجـب أن تتوافر مجموعة من الشروط وذلك طبقا للمادة (7) من القانون رقم 15- 4 أهمها:

- أن ينشـأ التوقيـع على أسـاس شـهادة تصـديق الكتروني موصوفة.

- أن يرتبط بالموقع دون سواه.

- أن يمكن من تحديد هوية الموقع.

- أن يكـون مصـممـا بواسـطة ألية مؤمنـة خاصـة بإنشاء التوقيع الالكتروني.

- أن يكـون منشـأ بواسـطة وسـائل تكـون تحـت التحكم الحصري للموقع.

- أن يكون مرتبطا بالبيانات الخاصة به، بحيث يمكن الكشف عن التغييرات اللاحقة بهذه البيانات.(القانون رقم 15-04، 2015، المادة 7).

4. 3. نظام المحاكمات عن بعد.

نظام جديد يعتمد على تقنية الصوت والصورة داخل أروقة المحاكم، بفضل شبكة الألياف البصرية التي تم بها ربط كل المحاكم والمجالس والمؤسسات العقابية عبر التراب الوطني مما يسمح التحادث المرئي عن بعد فيمجالالتحقيقات القضائية، كسماع الأطراف والتحقيق معهم عن بعد، كما يمكن سماع المتهمين في مادة الجنح والمحبوسين في مؤسسات عقابية للتحقيق من إجراءات تنقلهم بالإضافة الى العديد من المزايا الأخرى. (محمد و رزق، 2020، ص512).

حيث لا يبقى المحبوس في انتظار أمر الاستخراج والتحويل الذي تصدره النيابة العامة والذي يتطلب تنفيذه عدة أيام، لا سيما اذا كان المحبوس بعيد المسافة من جهة المحاكمة وبالتالي تتم محاكمته في أقرب الاجال وفي هذا ربح للوقت والمال.(بلواضح وحليفة، 2020، ص 148).

ولقد حدد القانون رقم 15- 03 شروط الاستعمال حيث جاء في المادة (14) اذا استدعى بعد المسافة أو تطلب ذلك حسن سير العدالة، يمكن استجواب وسماع الأطراف عن طريق المحادثة المرئية عن بعد، مع مراعاة احترام الحقوق والقواعد المنصوص عليها في هذا الفصل، كما يجب أن تضمن الوسيلة المستعملة سرية الارسال وأمانته، حيث يتم تسجيل التصريحات على دعامة تضمن سلامتها وترفق بملف الاجراءات.(القانون 15 -03، 2015، المادة 14).

4.4.السوار الالكتروني:

يعتبر السوار الالكتروني طريقة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية خارج أسوار السجن يعتمد على التزام الشخص بالبقاء في منزله خلال ساعات محددة من طرف القضاء على أن يحمل الشخص المعني سوارا الكترونيا في قدمه وإذا ابتعدت عن قدمه يتم إنذار المراقب مباشرة بطريقة الكترونية، كما يشير الى ذلك الإجراء الذي يسمح بقضاء المحكوم عليه كل عقوبته أو جزء منها خارج المؤسسة العقابية، حيث أنه وبمقتضى القانون يعتبرالسوار الالكتروني بديلا من بدائل العقوبة السالبة للحرية.(القانون رقم 18-01 ،2018، المادة 150).

يعتبر السوار الالكتروني كبديل للحبس المؤقت ويتم وضعه في قدم السجين، حيث يكون بمثابة المراقب له، كما تجدر الاشارة الى أن السوار الالكتروني يتم الاعتماد عليه في عقوبات محددة، حيث لا يمس هذا الاجراء المساجين المحكوم عليهم بالجرائم الخطيرة والمحكوم عليهم بالمؤبد.

خامسا: تمكين المحامين من سحب نسخ من الأحكام والقرارات القضائية الموقعة الكترونيا.

إتاحة الإمكانية للمحامين لسحب النسخة العادية من الأحكام والقرارات القضائية الموقعة بطريقة الكترونية عبر الانترنيت، بالإضافة الى مواصلة رقمنة الملف القضائي في جميع مراحله بما في ذلك التبادل الالكتروني للعرائض خارج الجلسات، كما تم توفير خدمة تتبع مال القضايا والاطلاع على منظومة الحكم عبر البوابة الالكترونية لوزارة العدل، هذا وقد تم توفير خدمة فتح عناوين الكترونية لاستفادة المواطن من الخدمات القضائية عن بعد وإتاحة خدمة المصادقة على صحة الوثائق القضائية الموقعة والمسحوبة الكترونيا.(موقع وزارة العدل، 2020).

سادسا: خدمةالتصحيح الالكتروني للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية للجزائريين المولودين والمقيمون بالخارج.

تم توفير خدمة التصحيح الالكتروني للأخطاء الواردة بسجلات الحالة المدنية لتمكين المواطنين من تقديم طلبات التصحيح والوثائق المرفقة بها عبر الانترنيت أو على مستوى الممثليات الدبلوماسية أو القنصليات بالخارج، حيث قامت وزارة العدل بوضع هذهالخدمة حيز التنفيذ بتاريخ 22 جوان 2016، وذلك بالتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية لفائدة الجالية الجزائرية بالخارج، وتهدف هذه الخدمة بتقريب الادارة من المواطن والتخفيف من أعباء وتكاليف تنقل الجالية الجزائرية الى داخل الوطن ومعالجة طلبات التصحيح في مدة زمنية قياسية.(بواشري، 2018، ص228).

وعليه فان هذه الخدمة وبالإضافة الى ضمان الدقة وسرية المعلومات فهي خدمة لها أهداف وفوائد كثيرة حيث يستطيع المواطن سواء داخل الوطن أو خارجه من تصحيح الأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية في وقت قياسي ودون التنقل الى مكان ميلاده مقارنة مع الإجراءات المعمول بها سابقا، كما توفر الجهد والمال الناتجة عن التنقل من مكان الى أخر خاصة للجالية الجزائرية بالخارج.

5. معوقات رقمنة قطاع العدالة في الجزائر.

عملت الحكومة الجزائرية على عصرنة قطاع العدالة منذ عدة سنوات ولقد سخرت مختلف الوسائل المادية والبشرية لإنجاح هذه العملية بالإضافة الى مختلف القوانين التي سايرت عملية العصرنة والتي تنظم وتحدد كيفيات عصرنة قطاع العدالة، إلا أن هذا لم يمنع من وجود معيقات تخللت هذه العملية وسنتناول جملة من المعيقات التي مست مختلف القطاعات بصفة عامة ولا تعتبر حكرا على قطاع العدالة ولعل أهمها مايلي:

5. 1.المعوقات التقنية والتكنولوجية.

تكمن أساسا في ضعف البنية التحتية الخاصة بعملية التحول الى الادارة الالكترونية، وهذا راجع بالدرجة الأولى الى قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال الذي تأخر أو عجز في الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة بمختلف أنواعهاوتوفير طلبات العملاء علىإيصال وربط مختلف الوسائل وعلى رأسها الهاتف النقال بشبكة الانترنيت، بالإضافة الى تباين الخدمات المقدمة عن طريق الانترنيت من منطقة الى أخرى.

- محدودية انتشار خدمات الانترنيت في الجزائر إذ أن نسبة مستخدمي هذه التقنية الواسعة الانتشار عالميا لا تزال ضعيفة في الجزائر. (عيشاوي، 2009 – 2010، ص292).

- التطور المتسارع في مجال تكنولوجيات المعلومات وعدم ثبات التقنيات المستخدمة في هذا المجال وبرمجياتها خلق نوع من عدم الاستقرار وعدم الوثوق بتلك القرارات. (عبده، 2008-2009، ص 172).

- وحسب دراسة أجراها إبراهيم بختي حول الانترنيت في الجزائر توصل الى جملة من الصعوبات مثل الانقطاع أثناء الاستخدام، بطئ ظهور الصفحات، صعوبة تصفح المواقع، صعوبة التعامل مع البريد والويب. (بختي، 2002، ص 28).

5. 2.المعوقات البشرية.

يعتبر العامل البشري العامل الرئيسي والمهم في عملية العصرنة الادارية، وعليه فان المستوى التكنولوجي للفرد وقدرته على مواكبة التطورات الحاصلة يلعب دور مهم في نجاح العصرنة، حيث أن أهم المعوقات البشرية راجعة للأمية الالكترونية للعامل البشري في الإدارات المختلفة الأمر الذي عطل بطبيعة الحال نجاح العصرنة أو تأخرها، بالإضافة الى غياب وانعدام الدورات التكوينية التي من شأنها تطوير قدرات ومهارات

الفرد في التعامل مع مختلف التكنولوجيات الحديثة وكيفيات استخدامها والاستفادة من مزاياها المختلفة.

حتى وإن كانت هناك بعض القدرات البشرية المؤهلة والمدربة والقادرة على التعامل معمختلف الوسائل التكنولوجية الحديثة إلا أنها تبقى نسبة قليلة مقارنة مع متطلبات العصرنة.

كما أن الادارة الجزائرية بصفة عامة تعاني ضعف في عملية الاستقطاب واختيار الأفراد ذوو القدرات والمهارات التكنولوجيات المؤهلة للتعامل مع هذه الآلات التي تتطلب معرفة كيفيات تركيب تشغيل صيانة برمجة...الخ. (قريوة، 2016، ص107).

5. 3.المعوقات المالية.

يعتبر المورد المالي عامل أساسي لا يقل أهمية عن الموارد البشرية، وذلك لاعتباره الممول الرئيسي لعملية العصرنة حيث لا يمكن توفير المعدات والوسائل التكنولوجية في غياب الغلاف المالي الذي يغطي تكاليف شراءها، كما يضمن توفر المال القدرة على توفير الموارد البشرية المؤهلة لتركيب وتشغيل وصيانة المعدات الأساسية في عملية العصرنة، ولأن تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تطور مستمر هذا الأمر يجعل مواكبتها وعصرنتها أمر صعب للغاية، ولأن هذه التقنية متكاملة ومتشابكة، الأمر الذي يجعل من المستحيل التدرج في توفيرها بل يجب أن تتوافر جميعها في وقت واحد خاصة على الصعيد المنظمة الواحدة. (ممدوح، 2008، ص 73).

6. الخاتمة.

لقد عملت الدولة الجزائرية على مختلف مشاريع التحول نحو الادارة الالكترونية في مختلف القطاعات ويعتبر قطاع العدالة واحد من بين هذه القطاعات التي تبنت العصرنة الادارية وتعزز هذا التبني للعصرنة بعدة قوانين تنظم وتحدد كيفيات العصرنة واليات تطبيقها، ولأن قطاع العدالة يعتبر قطاع مهم ويرتبط بصفة مباشرة مع المواطن فقد كان الهدف من العصرنة هو التحسين والارتقاءبالخدمات التييقدمها للمواطن مقارنة مع ما كان يقدمه سابقا، وعملية العصرنة الادارية ليست مجرد مواكبة للتطورات الحاصلة على مستوى تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة فقط بل تحمل في طياتها مبادئ وأهداف تسعى الدولة لتحقيقها على غرار ترشيد تسيير قطاع العدالة وتسهيل المعاملات اليومية وتجويد الخدمات المقدمة للمواطن وتقريبه منها أكثر.

وتتطلب عملية العصرنة الادارية توافر مجموعة من العوامل المتداخلة والمتكاملة حيث يؤدي غياب أحدها بالضرورة الى فشل عملية العصرنة أو تأخرها وعليه فهي تتطلب معدات ومختلف الوسائل التكنولوجيةوالإعلام الحديثة بالإضافة الى الموارد البشرية المؤهلة طبعا لتركيب وتشغيل وصيانة هذهالمعدات المختلفة، وعليه فإن عملية العصرنة الادارية ليست بالعملية السهلة والبسيطة فهي عملية معقدة ومركبة، لذلك يفترض تكثيف الجهود وتنمية الكفاءات في هذا المجال.

وهناك العديد من الصعوبات والمعوقات التي مازالت تشكل عائقا أمام هذه العملية ولعل أهم عائقين هما نقص الموارد البشرية المؤهلة والمتمكنة تكنولوجيا والقادرة على مواكبة التطورات الدائمة والمستمرة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، حتى تتمكن من تسيير وصيانة مختلف الأعطاب الحاصلة على مستوى المعدات التي تتم عبرها مختلف الخدمات الالكترونية دون اللجوء الى الكفاءات من الخارج لحلها وهذا الأمر بلا شك يؤدي الى خلق ميزانية مالية لسد نفقات الصيانة وتبقى عملية العصرنة رهينة ضعف أو نقص أو تهميش الموارد البشرية الوطنية.

ومن خلال دراستنا السابقة نقدم مجموعة من التوصيات:

- يجب على الحكومة الاهتمام أكثر بعصرنة قطاع العدالة وتسخير كل الموارد المادية والبشرية (إدارة المعدات التكنولوجية والموارد البشرية المؤهلة...الخ)، باعتبارها عوامل متكاملة ومتداخلة تكمل بعضها البعض لنجاح عملية العصرنة، والحرص على توافرها جميعها لأن غياب واحدة منها قد يؤدي الى فشل أو تأخر هذه العملية، وذلك لاعتباره قطاع حساس.

- العمل بجد على تذليل وإزالة العقبات التي مازالت تشكل عائقا أمام هذه العملية ولعل أهم عائقين هما غياب الموارد البشرية المؤهلة والمتمكنة تكنولوجيا والقادرة على مواكبة التطورات الدائمة والمستمرة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، بالإضافة الى ضرورة القضاء على النظرة السلبية للإدارة الإلكترونية والتثقيف في هذا المجال والقضاء على فكرة محاربة التغيير خوفا من فقدان الوظيفة، حيث أن العصرنة والتحول الى الادارة الالكترونية بدلا من التقليدية لا يعني بضرورة فقدان الوظيفة.

- رغم أن الدولة الجزائرية قد خصصت طاقات مادية وبشرية ضخمة لعصرنة قطاع العدالة إلا أنها عانت من عدة معوقات وعليه فان الحكومة الجزائرية مطالبة بتجاوز هذه المعوقات التي تواجهها والبحث عن حل جذري لها والقضاء على النظرة السلبية للإدارة الإلكترونية والتثقيف في هذا المجال، وذلك من خلال تنمية العنصر البشري وتحيينه عن طريق القيام بدورات تدريبية مكثفة لمختلف الموظفين والقضاة بصفتهم المسؤول الأول عن تقديم مختلف الخدمات العدلية الكترونيا وذلك في سبيل تحسين مستواهم التكنولوجي وجعلها تتماشى والتطورات الحاصلة عالميا على مستوى الرقمنة، نظرا لتغير قاعدة الأمية حيث أصبح الأمي ليس من لا يعرف القراءةوالكتابة بلالأمي من لا يجيد استخدام مختلف الوسائل التكنولوجيا الحديثة.

- تعزيز عملية العصرنة بقوانين أكثر فعالية تنظم وتحدد كيفيات العصرنة واليات تطبيقها، لأن قطاع العدالة يعتبر قطاع مهم ويرتبط بصفة مباشرة مع المواطن فقد كان الهدف من العصرنة هو والارتقاء بالخدمات التي يقدمها للمواطن مقارنة مع ما كان يقدمه سابقا.

- اللجوء الى الخبرات الدولية المختلفة والرائدة في مجال العصرنة والتي تعتبر نماذج ناجحة والاستفادة من خبراتها في مجال عصرنة قطاع العدالة.

7. قائمة المراجع:

- القانون 15- 03 المؤرخ في 1 فيفري 2015، المتعلق بعصرنة العدالة، ج ر عدد06 ، الصادر بتاريخ 10 فيفري 2015.
- القانون رقم 15-04 المؤرخ في 1 فبراير 2015، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادر بتاريخ 10فبراير، 2015.
- القانون رقم 18-01، مؤرخ في 12جمادى الأولى 1439 الموافق لـ 30 يناير 2018، المتمم للقانون رقم 05-04 المؤرخ في 27ذي الحجة 1425 الموافق لـ06فبراير 2005، والمتضمن قانون تنظيم السجون واعادة الادماج الاجتماعي للمسجونين.
- بوحوش، عمار، (2006)، *نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين*، دار الغرب الإسلامي، بيروت
- علاء، فرجالطاهر، (2009)، *الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق*، دار الراية، عمان.
- ممدوح، ابراهيم خالد. (2008)،*أمن الحكومة الالكترونية*، الدارالجامعية، الاسكندرية.

- ياسر محمد، عبد العالي،(2016)، *الادارة الالكترونية وتحديات المجتمع الرقمي*، المنظمة العربية للتنمية الادارية مصر.
- عبده، الشريفنعمان، (2008-2009)،أطروحة دكتوراه، الحكومة الالكترونية كإستراتيجية لإعادة صياغة دور الدولة ووظائف مؤسساتها الواقع والتحديات حالة دول مجلس التعاون الخليجي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- قريوة، زينب،(2016)، رسالة ماجستير الادارة الالكترونية والفعالية التنظيمية،جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر.
- العيداني محمد ، زروق يوسف ، (2020)، رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية*، م07، ع01.
- بختي،إبراهيم، (2002)، الانترنيت في الجزائر دراسة إحصائية، *مجلة الباحث*، ع01.
- بلواضح الطيب، الذهبي حليفة، (2020)، الخدمات الالكترونية المتاحة في مجال عصرنة العدالة الجزائرية، *مجلة الدراسات القانونية والسياسية*، م6، ع1.
- بن عيشاوي، أحمد، (2009-2010)، أثر تطبيق الحكومة الالكترونية على مؤسسة الأعمال، *مجلة الباحث*، ع 07.
- بواشري أمينة، (2018)، الاصلاح الاداري في الجزائر عرض تجربة مرفق العدالة في الجزائر (1999-2017). *المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3*،ع11.
- مزيتي فاتح، (2019)، مظاهر رقمنة مرفق العدالة وأثرها على تحسين الخدمةالعمومية للمتقاضين. *مجلة بيبليوفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات*،ع04.
- هدفي العيد، (2021)، واقع وتحديات تطبيق الادارة الالكترونية في الجزائر قطاعالعدالة أنموذج. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية،ع02.
- وزارة العدل، (2020)، الخدمات الاكترونية،في الموقع: http://www.mjustice.dz/ae